٤

بحوث
في الأُصول الرجالية

رجال الطوسي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

رِجَالُ اَلطُّوسِي
بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

سلسلة بحوث في الأصول الرجالية/ ٤

رِجَالُ اَلطُّوسِي

بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

بِقَلَمِ
الشَّيْخ عَادِل هَاشِم

طَبْعَـــة مُحققَـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : رجال الطوسی .برگزیده .شرح
عنوان و نام پدیدآور : رجال‌الطوسی (بحث رجالی)/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة‌الصادق‌ﷺ للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ٢٠٢٣ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ٦٦ ص.؛ ٥/١٤×٥/٢١ س‌م.
شابک : ٣-٠٤-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرح بخشی از کتاب «رجال‌الطوسی» تالیف محمدبن‌حسن طوسی است.
یادداشت : کتابنامه: ص. [٥٤] - ٥٧؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : شیخ طوسی، محمدبن حسن، ٣٨٥ - ٤٦٠ق . رجال الطوسی -- نقد و تفسیر
موضوع : محدثان شیعه -- Hadith (Shiites) -- Authorities
حدیث -- علم‌الرجال Hadith -- *Ilm al-Rijal
شناسه افزوده : شیخ طوسی، محمد بن حسن، ٤٦٠-٣٨٥ق . رجال الطوسی . برگزیده. شرح
رده بندی کنگره : BP١١٥ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٩٢
شماره کتابشناسی ملی : ٩٢٦٣٨٦٩

رِجَالُ اَلطُّوسِي بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی ، ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م - ١٤٠٢ ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٦٦ صفحة

ردمک: ٣-٠٤-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية تعنى بالحديث عن كتاب الرجال للشيخ الطوسي (قدس سره) ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، ومن ثم رغب جمع من الطلبة ممن حضر تلك الأبحاث أنْ تطبع على شكل كتاب؛ تعميماً للفائدة ،فكان هذا الذي بين يديكم.

نحمد الله تعالى على حسن توفيقه لهذا الأمر ونشكره على ما أنعم به علينا .

والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد

يعتبر كتاب الرجال للشيخ الطوسي واحداً من أهمّ الكتب الرجالية والطبقات التي وصلت إلينا لعِدّة أسبابٍ، منها:

كونه من تأليفات شيخ الطائفة الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)؛ نظراً لما يتمتّع به شخصه الكريم من نظرٍ ثاقبٍ، واجتهادٍ واضحٍ، مكّنه من الكتابة في مختلف العلوم الإسلامية، كالفقه والأصول والرجال والفهرست والتفسير وغيرها، مضافاً إلى تزعّمه الطائفة الحقّة أيّدها الله تعالى.

يُضاف إلى ذلك:

كثرة ما ورد فيه من أسماء للرواة حتّى وصل العدد إلى (٦٤٢٩) راوياً.

مضافاً إلى اهتمامه بترتيب طبقات الرواة، حتى عُدَّ واحداً من أهم كتب الطبقات الواصلة إلينا، والّتي من خلالها يمكننا التمييز بين طبقات الرّواة، وما يتبعها من فوائد في حلّ المشتركات، واستيضاح الغوامض من المراسيل، خصوصاً في حال كون الإرسال لا يتعدّى طبقةً أو طبقتين، أو ما يقرب من ذلك.

وغيرها من السِّمات والخصوصيات التي سيأتي التعرّض لها[١] -إن شاء الله تعالى- لاحقاً.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقاماتٍ:

المقام الأوّل: في التعريف بالشيخ الطوسي (قدس سره)

ترجم له النجاشي (رحمه الله) في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله، له كتبٌ منها:

كتاب تهذيب الأحكام، وهو كتابٌ كبيرٌ، وكتاب الاستبصار، وكتاب النهاية، وكتاب المُفصح في الإمامة، وكتاب ما لا يسع المكلّف الاخلال به، وكتاب العدّة في أصول الفقه، وكتاب الرجال من روى عن النّبي (صلى الله عليه وآله)، وعن الأئمّة (عليهم السلام)، وكتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين، وكتاب المبسوط في الفقه، ومقدمة في المدخل إلى علم الكلام، وكتاب الإيجاز في الفرائض، ومسألة في العمل بخبر الواحد، وكتاب ما يُعلّل وما لا يُعلّل، وكتاب الجُمل والعقود، وكتاب تلخيص الشافي

(١) ينظر: ص٢٣.

في الإمامة، ومسألةٌ في الأحوال، وكتاب التبيان في تفسير القرآن، وشرح المقدّمة وهو رياضة العقول، وكتاب تمهيد الأصول، وهو شرح جُمل العلم والعمل))[1].

بينما ترجم هو (قدس سره) لنفسه في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بتفصيل لكتبه خصوصاً كتاب تهذيب الأحكام، والاستبصار، والنّهاية، وذكر من ضمن كتبه الكثيرة :

((وله كتاب الرجال الذين رووا عن النّبي والأئمّة الاثني عشر (عليهم السلام)، ومن تأخّر عنهم))[2].

وبلغ تعداد كتبه بحسب استقرائنا أربعين كتاباً.

المقام الثاني:التعريف بالكتاب وترتيب أبحاثه وسماته العامّة

أمّا اسم الكتاب: فقد نصّ عليه الشيخ الطوسي (قدس سره) نفسه في فهرسته بالقول: أنّه كتاب الرجال، وكذلك الحال عند النجاشي في فهرسته.

نعم، أضافوا له جملةً من الكلمات للتعريف به، كالقول بأنّه الرجال الّذين رووا عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وعن الأئمّة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠٣ الرقم ١٠٦٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٤١ الرقم ٧١٤.

الاثنا عشر (عليهم السلام)، والظّاهر أنّها كلمات تعريف بالكتاب، أسوة بما ذكروه لباقي الكتب من كلمات تعريفية في أقسامه وصفاته وسِماته العامّة، ونحو ذلك.

ولم نجد بعد فترة المصنّف (قدس سره) من أشار إلى الكتاب باختلافٍ ملحوظٍ، بل صار يُعرف الكتاب مؤخّراً بـ(رجال الطوسي)، وهو كذلك طبيعي كما يُعرَف كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي برجال النّجاشي، أو طبقات البَرقي برجال البرقي، وهكذا.

وأمّا الحديث عن ترتيب أبحاث الكتاب فهي:

أنّ الذي يظهر أنّه ألّفه بعد تأليفه لكتاب الفهرست، بقرينة أنّه كان يُحيل على كتاب الفهرست في جملةٍ من موارده، بل في كثير منها، خصوصاً في قسم (من لم يروِ عنهم (عليهم السلام))، والظّاهر أنّ كلاهما قد ألّفهما في بغداد قبل أن يغادرها عام (٤٤٨) للهجرة، على أثر دخول الأغراب إلى بغداد، بقرينة ذكر النجاشي لكتاب الفهرست والرجال في فهرسته، وهو قد مات سنة (٤٥٠) للهجرة.

والكتاب قُسِّم أساساً إلى قسمين بحسب استقرائنا

الخاصّ[1] بلحاظ الرواية عن المعصومين (عليهم السلام) من عدمها، وهما:

القسم الأول:

وهم الذين رووا عن أحد المعصومين (عليهم السلام)، ابتداءً من النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وانتهاءً بمن روى عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وتعداد هؤلاء (٥٩١٩) راوياً، ويشكّلون ما نسبته (٩٢٪) ممن ورد ذكرهم في هذا الكتاب.

القسم الثاني:

وهم الذين لم يرووا عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)، ويبدأ تسلسلهم من الرقم (٥٩٢٠) وينتهي بالتسلسل رقم (٦٤٢٩)، وبالتّالي، فيكون تعدادهم (٥٠٩) راوٍ، وبنسبةٍ تقريبيةٍ (٨٪) من مجموع الرواة المذكورين في الكتاب.

ثمّ أنّ القسم الأول والذي يشكّل ما يقرب من (٩٢٪) من تعداد الرواة كان مرتباً على حسب طبقات المعصومين (عليهم السلام)، بدءاً بالنّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وانتهاءً بالإمام العسكري (عليه السلام)، وحسب الأعداد والنّسب التالية:

---

(١) أنّ كلّ ما يرد من أرقام ونسب في هذا البحث، فهو بحسب استقرائنا الخاص.

الباب الأول:

في من روى عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وتعدادهم (٤٦٨) راوياً، ويشكّلون ما نسبته (٧،٢٧٪) من مجموع رواة الكتاب، ولنقل تقريباً (٨٪) من مجموع من روى عن أحد من المعصومين (عليهم السلام)، ويبتدأون بالرّقم (١) وينتهون بالرّقم (٤٦٨).

ثمّ أنّ هذا القسم ينقسم إلى قسمين، والمناط في التقسيم جنس الراوي، فالقسم الأوّل منه وهم الرجال من الرواة، وتعدادهم (٤٣٠) راوياً، ويشكّلون نسبة (٩١،٨٪) من مجموع من روى عن النّبى الأكرم (صلى الله عليه وآله)، والقسم الثاني من النّساء وتعدادهن (٣٨) راوية، ويشكّلن ما نسبته (٨،٢٪) من مجموع من روى عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

الباب الثّاني:

في من روى عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، ويبدأون من تسلسل رقم (٤٦٩)، وينتهون بالتّسلسل رقم (٩١٧)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٤٤٨) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأول:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (٤٤٥

راوياً)، ويشكّلون نسبة (٩٩،٣٪) ممّن روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

القسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النساء، ويبلغ تعدادهُنّ (٣)، ويشكّلنَ ما نسبته (٠،٧٪) تقريباً من مجموع من روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

الباب الثّالث:

في من روى عن الإمام الحسن (عليه السلام)، ويبدأون من التّسلسل (٩١٨)، وينتهون بالتّسلسل (٩٥٨)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٤٠) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأول:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (٣٩ راوياً)، ويشكّلون ما نسبته (٩٧،٥٪) من مجموع من روى عن الإمام الحسن (عليه السلام).

القسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النّساء، وتعدادهنّ واحدةٌ فقط، وتشكّل ما نسبته (٢،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب الرّابع:

في من روى عن الإمام الحسين (عليه السلام)، ويبدأون بالتّسلسل رقم (٩٥٩)، وينتهون بالتّسلسل رقم (١٠٥٧)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٩٨) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (٩٧) راوياً ويشكّلون نسبة (٩٩٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

والقسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النِّساء وهي واحدةٌ فقط، وتشكّل نسبة (١٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب الخامس:

في من روى عن الإمام علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام)، ويبدأون من التّسلسل رقم (١٠٥٨)، وينتهون بالتّسلسل رقم (١٢٢٨)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (١٧٠) راوياً.

وينقسمون بلحاظ جنس الرّاوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (١٦٩) راوياً، ويشكّلون ما نسبته (٩٩،٥٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

القسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النّساء، وهي واحدةٌ فقط، وتشكّل ما نسبته (٠،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب السّادس:

في من روى عن الإمام محمّد بن علي بن الحسين الباقر (عليه السلام)، ويبدأون بالتّسلسل رقم (١٢٢٩)، وينتهون بالتّسلسل (١٦٩٦)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٤٦٧) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (٤٦٥) راوياً، ويشكّلون ما نسبته (٩٩،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

القسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النِّساء، وتعدادهن اثنتان فقط،

ويمثّلن ما نسبته (٠،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب السابع:

وهو أوسع الأبواب، وهو في من روى عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، ويبدأون من التّسلسل رقم (١٦٩٧)، وينتهون بالتّسلسل رقم (٤٩٢١)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٣٢٢٤) راوياً، وهؤلاء يشكّلون ما نسبته (٥٠٪) من مجموع رواة الكتاب، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (٣٢١١) راوياً، ويشكّلون ما نسبته (٩٩،٥٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام)،

القسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النِّساء، ويبلغ تعدادهنّ (١٣) فقط، ويشكّلن ما نسبته (٠،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

ومن الواضح أنّ باب من روى عن الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام) يعتبر من أوسع الأبواب في الكتاب، وهذا له أسبابه الخاصة الكثيرة والمتعدّدة، وكنّا قد أشرنا إلى ذلك في مختلف

أبحاثنا[١]، وتحديداً ركّزنا على الظروف السّياسية التي عاشها الإمام الصّادق (عليه السلام)، من ضعفٍ في الدّولة الأموية في نهايتها، وضعف نسبي في الدّولة العبّاسية في بدايتها، فإنّه (عليه السلام) شهد هذا التحوّل السّياسي المهم، والّذي كان ملازماً لفترة انتعاشٍ وانفراجٍ في حياتهم (عليهم السلام)، مكّنتهم من العمل بدورهم بصورةٍ -نسبية- أوسع من الفترات السّابقة لهذه الفترة أو اللاحقة؛ فلذلك نجد أنّ هذا النّشاط انعكس سعةً في التلامذة والرواة والكتب والأصول التي أُلِّفت في تلك الفَترة.

الباب الثّامن:

وهو في من روى عن الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام)، ويبدأون من التّسلسل (٤٩٢٢)، وينتهون بالتّسلسل (٥١٩٤)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٢٧٢) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأوّل :

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (٢٧١) راوياً، وهم يشكّلون ما نسبته (٩٩،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام)،

---

(١) عادل هاشم: بحوث في التوثيقات العامة . مخطوط

القسم الثّاني:

من روى عنه (عليه السلام) من النّساء، وهي واحدةٌ فقط، وتشكّل ما نسبته (٠،٥٪) من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب التّاسع:

وهو في من روى عن الإمام أبي الحسن الثاني، علي بن موسى الرّضا (عليه السلام)، ويبدأون بالتّسلسل (٥١٩٥)، وينتهون بالتّسلسل (٥٥١٣)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (٣١٨) راوياً.

ومن روى عنه (عليه السلام) من الرجال بلغ تعدادهم (٣١٨) راوياً، وهم يشكّلون ما نسبته ١٠٠٪ من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

وبالتّالي، فلم ترِوِ عنه أي من النّساء.

الباب العاشر:

وهو في من روى عن الإمام أبي جعفر الثاني، محمّد بن علي الجواد (عليه السلام)، ويبدأون من التّسلسل رقم (٥٥١٤)، وينتهون بالتسلسل (٥٦٢٩)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (١١٥) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأول:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (١١٣)

راوياً، وهؤلاء يمثّلون ما نسبته (٩٨٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

القسم الثّاني:

وهو في من روى عنه (عليه السلام) من النساء، وهما اثنتان فقط، وتمثّلان ما نسبته (٢٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

الباب الحادي عشر:

في من روى عن الإمام أبي الحسن الثالث، علي بن محمد الهادي (عليه السلام)، ويبدأون بالتّسلسل رقم (٥٦٣٠)، وينتهون بالتّسلسل رقم (٥٨١٤)، ويبلغ تعدادهم الإجمالي (١٨٤) راوياً، وينقسمون بلحاظ جنس الراوي إلى قسمين:

القسم الأوّل:

من روى عنه (عليه السلام) من الرجال، ويبلغ تعدادهم (١٨٣) راوياً، ويمثّلون ما نسبته (٩٩،٥٪) تقريباً من مجموع من روى عنه (عليه السلام).

القسم الثّاني:

في من روى عنه (عليه السلام) من النّساء، وهي واحدةٌ فقط، وتمثل ما نسبته (٠،٥٪) من مجموع من رووا عنه (عليه السلام).

الباب الثاني عشر:

وهو في من روى عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، ويبلغ تعدادهم (١٠٢) راوٍ، كلّهم من الرجال، ويبدأ تسلسلهم من الرقم (٥٨١٧)، وينتهون بالتسلسل (٥٩١٩).

السِّمات العامّة لكتاب الرجال للشيخ الطوسي

السِّمة الأولى:

أنّ الدّاعي لتأليف الكتاب كان هو جمع أسماء الرواة عن المعصومين (عليهم السلام)، وكذلك من لم يروِ عنهم (عليه السلام)، وترتيبهم على الحروف الأبجدية، أو ما يُسمّى بحروف المعجم، والجديد في هذا الكتاب هو الكمّ الكبير من الرجال الذين بلغ تعدادهم (٦٤٢٩) كما تقدم[1].

وذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) أنّه لم يسبقه إلى هذه الميزة ـ أي ميزة كثرة الأسماء ـ من قبله، فقد كانت مختصرات قد ذكر كلّ إنسان شيئاً منها، ويستثني من ذلك ما ألّفه ابن عُقدة، ولكن ما يؤخذ على رجال ابن عُقدة، أنّها كانت منحصرةٌ في أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، ولم يتعرّض لمن روى عن غيره من المعصومين (عليهم السلام).

وبالتّالي، فأراد الشيخ الطوسي (قدس سره) توسعة الحديث، ليشمل كلّ من روى عن أحد من المعصومين (عليهم السلام)، قبل وبعد الإمام الصّادق (عليه السلام).

---

(١) يراجع: ص٩.

السِّمة الثّانية:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد رتّب أسماء الرواة بحسب طبقات الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ولعلّ هذا من أهم الفوائد في هذا الكتاب، وهو التعرّف على طبقة الراوي التي تنفع في جملة من الأبحاث، كبحث المشتركات، وبحث المراسيل، حيث أنّه يمكن بواسطة التدقيق في الطبقة استكشاف وجود الإرسال من عدمه، وكذلك يمكن ترجيح طرفٍ على طرف آخر في المشتركات.

نعم، لابدّ من الإشارة هنا إلى مسألة مهمة، وقع فيها اللبس وسوء الفهم، وهي:

أنّه ذكر الرواة وسمّاهم أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، أو أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وهكذا، وهذا التعبير قد أوجب اللبس عند البعض، فقد توهّموا أنّه يمكن أن يكون هذا التعبير من الشيخ الطوسي في وصف رواة كتابه أنّه وجه من أوجه التوثيق؛ وذلك بمعية ما يُفهم من أنّ الصُّحبة للمعصوم تستلزم الوثاقة في الحديث، ورفعة الأخلاق، والتدين، والعلم؛ وذلك من جهة أنّهم (عليهم السلام) لا يختارون صاحباً إلا أن يكون ثقةً مأموناً.

ولكنّ هذا الكلام ليس له أساسٌ من الصّحة، والوجه في ذلك:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) أطلق لفظ (الصاحب) هنا، وكان يريد منه الإشارة إلى الطبقة، والمقطع الزّماني الذي عاش فيه الراوي، فإذا قال: (أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)) أراد بذلك الرواة الذين عاصروا فترة إمامة الإمام الصادق (عليه السلام)، والتي انتهت سنة (١٤٨) للهجرة، وكذلك الحال إذا قال: (أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام))، فإنّه يريد الإشارة إلى الرواة الذين عاشوا إلى حدود سنة(١٨٣) للهجرة، وهكذا.

ولا علاقة لتعبيره هذا بالصُّحبة، التي يمكن أن يُفهم منها الوثاقة بوجه، والقرينة على ذلك:

أنّه عدّ معاوية بن أبي سفيان في عِداد أصحاب ومن روى عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)[1]، وكذلك عَدّ عبيد الله بن زياد في عِداد أصحاب ومن روى عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)[2]، وكذلك غيرهم، وهؤلاء ممّن لا يعقل أن يكونوا من الأصحاب، بالمعنى المستلزم للوثاقة في الحديث، وعلو المنزلة

(١) ينظر: الطوسي: الرجال: ص٤٦ الرقم ٣٦٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٧٨ الرقم ٧٦٢.

والرفعة، كما هو واضح.

ومنه يتّضح الخدش في ما ذكره المحقّق التستري (قدس سره) من الإشكال على رجال الشيخ الطوسي، من القول بأنّ له أغلاطاً، منها عدّه المنافقين والمخالفين في أصحابهم (عليهم السلام)، كما هو دأب العامّة، وقام بعدّ جملة ممّن تقدّم ذكرهم[1].

ووجه الخدش، أنّ المحقق التُستري (قدس سره) قد فهم أنّ المراد من الصُّحبة في رجال الشيخ الطوسي، الملازمة والمرافقة وكونه صار خليلاً للمعصومين (عليهم السلام)، ولكن تقدم[2] القول بأنّ مراد الشيخ الطوسي (قدس سره) من الصحبة، هو الإشارة إلى المقطع الزّماني والطبقة الزّمانية التي عاش فيها الرّاوي بلحاظ حياة المعصومين (عليهم السلام)، لا أكثر من ذلك.

السِّمة الثالثة:

لم يكن التعريف بحال الراوي من جهة التوثيق والتضعيف هدفاً للشيخ الطوسي (قدس سره) في هذا الكتاب، ولذلك لم يوثّق إلا (١٥٧) راوياً، وهؤلاء يمثّلون ما نسبته (٢،٥٪) تقريباً من مجموع من ترجم لهم في الكتاب، ولم يُضعّف سوى (٧٢)

---

(١) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ٢/ ٤٠٥.

(٢) يراجع: ص٢٦.

راوياً، وهؤلاء يمثّلون ما نسبته (١٪ تقريباً) من مجموع من ترجم لهم في الكتاب، بينما وصف (٥٠) راوياً بكونهم مجاهيل، وهؤلاء لا يمثّلون إلا ما نسبته حوالي (٠،٧٪) من مجموع من ترجم لهم في الكتاب.

السِّمة الرّابعة:

أنّ الأعم الأغلب ممن ذكرهم في الكتاب، لم يذكر شيئاً عنهم سوى الاسم فقط، أو يُضاف له الكنية أو اللقب أو المكانة، ومن الواضح أنّ هذه المعلومات قليلةٌ جداً، ولعلّ الوجه في ذلك -كما هو ليس ببعيدٍ- هو:

أنّ الكتابَ الذي بين أيدينا هو نسخةٌ بصورةٍ مسودّةٍ، لم يبلغ مقدار النّظم والتدقيق والترتيب النهائي، الذي أراد أن يكون عليه الشيخ الطوسي (قدس سره)، بل لعلّه في صورته الأولية والتي لا يبعد أن كانت من تجميع بعض تلامذته، ولم يتسنَّ للشيخ الطوسي (قدس سره) العودة إليه وترتيبه، فوصل إلينا بهذه الصورة.

ويعضد ذلك:

جملة كبيرة من الأخطاء والأغلاط والاشتباهات، والتي لا يمكن أن يقع فيها من هو بمنزلة الشيخ الطوسي (قدس سره)،

كعشرات الموارد في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام)، مع أنّهم رووا عنهم (عليهم السلام)، بل كان البعض منهم من الرواة المعروفين الذين يستحيل أن يغفل عنهم مثل الشيخ الطوسي من جهة روايتهم عن الأئمّة (عليهم السلام)، ويدرجهم في باب من لم يروِ عنهم (عليه السلام)، وغيرها من القرائن والشواهد التي تدعم هذه الفِكرة، بل هي فكرةٌ قريبةٌ جداً يمكن أن تفسر هذه الأخطاء والأغلاط.

السِّمة الخامسة:

بالنسبة إلى مذهب من أدرج أسماءهم من الرواة، فلم يلتزم بإدراج الرواة الإمامية فقط، أو الشيعة فقط، بل أدرج الإمامية وغير الإمامية، الشيعي وغير الشيعي، الثّقة وغير الثّقة، معلوم الحال ومجهوله.

بل أكثر من ذلك:

فقد أشار المحقق التُستري (قدس سره) إلى أنّ غير الإمامي فيه، من أوله إلى باب أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) أكثر من الإمامي، وبعده ليس غير الإمامي فيه بتلك الكثرة، بل بابه الأخير ـ أي باب من لم يروِ عن واحدٍ عنهم (عليه السلام) ـ لم يُعلَم

ذكر غير إمامي فيه لعدم المناسبة[١].

وبناءً على ذلك، فلا يمكن القول بأنّ مقتضى إدراج الراوي في الكتاب كونه إمامياً أو شيعياً، بل لابدّ من التحقّق من هذه الجهة في الراوي، بمعية القرائن والشّواهد والمؤيّدات.

المقام الثّالث: في الحديث عن أغلاطٍ وأخطاءٍ وردت في كتاب الرجال للشيخ الطوسي

الملاحظ أنّه تنوّعت أغلاط وأنماط الخطأ في كتاب الرجال للشيخ الطوسي وظهرت عِدّة أنماطٍ، منها:

الأغلاط الناشئة من الاستنساخ والنسخ على يد الورّاقين، وهذه عادةً ما تكون مشخصةً معروفةً، أو قريبةً إلى الأذهان؛ وذلك لأنّ دائرة هذه الأخطاء ضيقةٌ، ولعلّها تقترب من التصحيف والسَّهو، ويمكن استكشافها باختلاف النُّسخ، ومقارنة نسخة مع أخرى.

وهناك نمطٌ من الأغلاط ورد في رجال الطوسي، تقدّمت الإشارة إليه[٢]، ونريد هنا الحديث عنه مفصلًا؛ وذلك لأنّه يستحقّ الوقوف عنده وهو:

(١) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٢٩.

(٢) يراجع: ص٢٦.

أنّنا ذكرنا -فيما تقدّم- أنّ الأصل في كتاب الرجال للشيخ الطوسي انقسامه إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: في من روى عن واحد من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وكان تعدادهم مجموعاً (٥٩١٩) راوياً، وبنسبة تقريبية (٩٢٪)من مجموع من ورد في هذا الكتاب.

القسم الثّاني: في من لم يروِ عن واحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)، وكان تعدادهم (٥٠٩) راوٍ، وهم يشكّلون ما نسبته (٨٪) من مجموع رواة الكتاب، وظهرت المشكلة في هذا القسم الثّاني وفي هؤلاء الـ(٥٠٩) راوٍ تحديداً، حيث ظهر بعد التتبّع والتدقيق أنّ (٤١) راوياً من هؤلاء كانوا قد ذكرهم سابقاً في بعض أبواب من روى عن واحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)، والمشكلة كبيرةٌ من جهتين، وكانت هذه المشكلة محطُّ أنظار جمعٍ كبيرٍ من الأعلام، ممن تحدّث في رجال الطوسي بعد مرحلة الشيخ الطوسي، وكانوا قد التفتوا إليه بصورةٍ موسّعةٍ، وكانت من أهمّ الإشكالات على نفس كتاب رجال الشيخ الطوسي.

وعليه، فلابدّ من الوقوف عندها، والمشكلة الكبيرة هذه إنّما يمكن النّظر إليها من جهتين:

الجهة الأولى:

العدد الكبير لهؤلاء الرواة، فإنّهم بالعشرات كما تقدّم[1].

الجهة الثانية:

أنّ بعضاً من هؤلاء الرواة من الشخصيات المعروفة والمشهورة بالرواية.

وبالتالي، فلا يمكن احتمال أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد غفل عنهم، أو سهى، ونحو ذلك من التوجيهات، وذلك لأنّها لا تُقبَل من تلامذته، بل تلامذة تلامذته، فكيف يمكن أن تُقبَل من مثل الشيخ الطوسي (قدس سره)؟!

ومن هؤلاء الرّواة مرتّباً على ترتيب الأحرف الأبجدية:

١ ـ بكر بن محمد الأزدي:

فقد تعرض لذكر هذا الرجل في ثلاثة أو أربعة موارد، لا يمكن أن تجتمع مع بعضها البعض، وهي:

المورد الأوّل:

حينما عدّه في عِداد من روى عن الإمام جعفر الصادق

---

(١) يراجع: ص٩.

(عليه السلام)، (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة)[١].

المورد الثّاني:

حينما عدّه في عِداد من روى عن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٨٣ للهجرة)[٢].

المورد الثّالث:

حينما عدّه في عِداد من روى عن الإمام الرضا (عليه السلام) (المستشهد سنة ٢٠٣ للهجرة)[٣].

المورد الرّابع:

حينما عدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٤].

٢ ـ ثابت بن شريح الكوفي الصائغ:

فقد عدّ الرّجل في موردين، وهما:

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧٠ الرقم ١٩٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٣ الرقم ٤٩٥٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٥٣ الرقم ٥٢٣٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٤١٧ الرقم ٦٠٣٢.

المورد الأول:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)[١].

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٢].

٣ـ الحسن بن موسى الخشّاب:

فقد عدّ الرجل في موردين:

المورد الأوّل:

عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)[٣].

المورد الثّاني:

عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٤].

٤-الحسين بن الحسن بن أبان:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧٤ الرقم ٢٠٤٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤١٨ الرقم ٦٠٣٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٤٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٤٢٠ الرقم ٦٠٦٨.

فقد عدّ الشيخ الطوسي هذا الرجل في موردين:

المورد الأول:

عدّه في أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)[١]، وإن أشار إلى أنّه أدرك الإمام (عليه السلام)، ولكنّه لم يُعلَم أنّه روى عنه.

المورد الثاني:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)[٢].

٥ ـ القاسم بن محمد الجوهري:

وقد تعرض له في عدة موارد منها:

المورد الأوّل:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)[٣].

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)[٤].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص٣٩٨ الرقم ٥٨٤٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص٤٢٤ الرقم ٦١٠٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص٢٧٣ الرقم ٣٩٤٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٤٢ الرقم ٥٠٩٥.

المورد الثّالث:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[١].

٦ ـ كُليب بن معاوية الأسدي:

وقد تعرّض له في عِدّة موارد:

المورد الأوّل:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)[٢].

المورد الثاني:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٣].

٧ ـ محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني:

وقد تعرض له في عِدّة موارد:

المورد الأوّل:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي بن موسى الرضا

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٤٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٤٤ الرقم ١٥٦٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٤٩.

(عليه السلام)[١].

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)[٢].

المورد الثّالث:

حينما عَدّه في أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)[٣].

المورد الرّابع:

حينما عَدّه في من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٤].

٨ ـ فُضالة بن أيوب الأزدي:

وقد تعرّض للحديث عنه في غير موردٍ منها:

المورد الأول:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)[٥].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٤٧ الرقم ٥٤٦٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص٣٩١ الرقم ٥٧٥٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٠١ الرقم ٥٨٨٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٤٨ الرقم ٦٣٦١.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٤٢ الرقم ٥٠٩٢.

المورد الثّاني:

حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام)[١].

المورد الثّالث:

حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)[٢].

وكذلك غيرهم جمع آخرون من الرواة.

والملاحظ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) كان قد صرّح في مقدمة الكتاب في وصف القسم الثاني من كتابه: بأنّه قد وُضِع لذكر من تأخّر زمانه عن زمان الأئمّة (عليهم السلام) من رواة الحديث، أو من عاصرهم (عليهم السلام) ولم يروِ عنهم[٣].

ومن هنا صار الأعلام في مقام توجيه هذا الغلط الواضح، وظهرت عِدّة وجوهٍ لتفسير هذا الغلط، منها:

الوجه الأول:

أن يكون المراد ممّن يذكرهم في الأبواب، من هو أعمّ من

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص٣٦٣ الرقم ٥٣٨٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٣٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧.

أصحاب الرواية واللقاء والمعاصرة من دون روايةٍ، فيكون ذكره للرجل في تلك الأبواب لمعاصرته، وذكره في باب من لم يروِ من جهة عدم روايته.

والجواب عن هذا الوجه واضحٌ جداً:

فإنّه قد تقدّم سرد كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره)[1]، وقلنا بأنّه قسّم كتابه بلحاظ الرواية وعدمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: في من روى عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام).

القسم الثّاني: في من لم يروِ عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام).

الوجه الثّاني:

أن يكون مراد الشيخ الطوسي (قدس سره) بالرّواية عنهم (عليهم السلام)، ما يعمّ الرواية بالمشاهدة والكتابة، ويكون مراده من عدم الرواية عنهم (عليهم السلام)، عدم الرواية بخصوص المشافهة.

وقد أورد هذا الوجه، السيد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرجالية.

ولكن أُجيب عنه بالقول:

أنّ هذا الاحتمال بعيدٌ؛ ضرورة قضاء المقابلة بإرادة المعنى

---

(١) يراجع: ص١٣.

الواحد في النفي والإثبات، مضافاً إلى عدم ظهور اضطراد لهذا الوجه في مواضع الإشكال[١].

الوجه الثالث:

أن يكون مراد الشيخ الطوسي (قدس سره) ممن ذكرهم في القسم الثّاني من كتابه، هم من عاصروا الأئمة (عليهم السلام) ولم يرووا عنهم، أو رووا عنهم وبَقَوا بعد زمانهم (عليهم السلام)، بأن يكون المراد بمن تأخّر زمانه أعمّ ممن وُجِد بعدهم، أو بقي بعدهم وإن روى عنهم[٢].

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ واضحٌ جداً، وهو:

أنّ ظاهر كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في مقدّمة رجاله، أنّ المناط في إيراد الراوي في القسم الثاني من كتابه، أي في قسم من لم يروِ عن أحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، إنّما هو من تأخّر زمان وجوده عن زمان وجود الأئمّة (عليهم السلام)، أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم.

---

(١) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٤/ ١٤٢.

(٢) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٥٠٥، بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٤/ ١٤٢.

الوجه الرابع:

ما ذكره السيد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرجالية، وتعرّض له الشيخ المامقاني (قدس سره) من أنّه:

يُحتمل أن يكون المراد أنّه قد تحمّل الرّواية عنهم (عليهم السلام) صغيراً، وأدّاها بعدهم كبيراً، فهو من أصحابهم، وممّن تأخّر زمان روايته عنهم (عليهم السلام)[1].

وقد أجيب عنه بالقول:

أنّ هذا الاحتمال أيضاً بعيدٌ جداً؛ ضرورة أنّ المقرّر في علم الدراية[2] عدم شرطية الكبر في تحمّل الرواية، فهذا الذي تحمّل صغيراً وأدّى كبيراً، يكون ممّن روى عنهم (عليهم السلام).

فبالتالي، يكون -حينئذٍ- إثباته في عِداد من لم يروِ عنهم (عليهم السلام)، لا وجه له، وليس عنوان الباب الأخير من لم يكن من أصحابهم (عليهم السلام) حتى ينطبق على هذا الذي تحمّل صغيراً، ولم يكن من أصحابهم (عليهم السلام)، مضافاً إلى عدم ظهور اضطراد هذا الوجه في مواضع الإشكال[3].

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المامقاني، مقباس الهداية: ٣/ ٦٣.

(٣) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

الوجه الخامس:

أن يكون كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) في هؤلاء الواحد وأربعين راوٍ من جهة اختلاف العلماء في شأنهم، أو اختلاف نظر الشيخ الطوسي (قدس سره) نفسه فيهم، أو تردّده في أحوالهم.

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الوجه بعيدٌ؛ وذلك:

لأنّ عادة الشيخ الطوسي (قدس سره) في هذا الكتاب على بيان معتقده في حقّ الرجال، من دون نظرٍ إلى أقوال العلماء فيهم، وذكره لهم في المقامين على سبيل الجزم ينافي تردّده في ذلك، على أنّه على ذلك كان يلزمه التنبيه على السبب المذكور، كما يلزمه التنبيه على تردده لو كان متردداً.

مضافاً إلى أنّه عدّه لهم في من روى عنهم (عليهم السلام)، يكشف عن عثوره على روايتهم عنهم (عليهم السلام).

وبالتّالي، فلا يمكن إنكار روايتهم عنهم (عليهم السلام).

نعم، لو كان مقدّماً باب (من لم يروِ)، لأمكن أن يُقال: أنّه لم يعثر على روايتهم عنهم (عليهم السلام)، فعَدّهم في باب من لم يروِ عنهم (عليهم السلام)، ثمّ عثر على روايتهم عنهم (عليهم السلام)، فعَدّهم بعد

ذلك في عِداد من روى عنهم (عليهم السلام)[١].

الوجه السّادس:

وهو الوجه المحكي عن الميرزا في الوسيط، وقد حكاه عنه السيد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرجالية، وحاصله:

أنّه قد ذكر في ترجمة بَكر بن محمّد الأزدي قال:

((وأمّا في (لم)[٢] بَكر بن محمّد الأزدي، روى عنه العباس بن معروف، فهو أمّا سهوٌ أو بناءً على أنّ العباس لم يروِ عن بَكر إلا ما رواه من غيرهم (عليهم السلام).

ثمّ قال: وكثيراً ما وقع فيهم مثل هذا))[٣].

ويقرب من ذلك، ما حُكِي عنه (رحمه الله) في ترجمة ثابت بن شُريح، حيث ذكر عن النجاشي أنّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأكثر عن أبي بصير، والحسين بن أبي العَلاء، قال: ولإكثاره عن غيرهم (عليهم السلام) أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) في من لم

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٥٠٦.

(٢) يقصد بقوله: في (لم) ما ذكره الشيخ الطوسي - رحمه الله في (رجاله) - في باب من لم يرو عنهم - عليهم السلام

(٣) بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٤/ ١٤٣.

يـروِ عنهـم (عليهم السلام)[1].

والجواب عنه واضحٌ:

فإنّـه لا دلالـة لـكلام الشـيخ الطـوسي (قدس سره) -كـما تقـدّم- عـلى مثـل هـذا التوجيـه.

وبالتّالي، فهو وإن اُحتمِل في نفسه، لكنّه بعيدٌ جداً، هذا.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ هـذا إن تـمّ فإنّـما يتـمّ في مـوردٍ أو موردين، والمطلـوب توجيـه لأكثـر مـن أربعـين مـوردا.

وعليه، فلا يصلح هذا الوجه للتفسير.

الوجه السابع:

أن يكـون المـراد بـالأوّل كونـه راويـاً عنـه بالواسـطة، وبالثّـاني عـدم روايتـه عنـه (عليه السلام) بغـير واسـطة.

وفساد هذا الوجه واضحٌ جليٌ، وبعده في نفسه واضحٌ.

الوجه الثامن:

أن يكـون المـراد بـالأوّل كونـه راويـاً عـن الإمـام (عليه السلام) نـادراً،

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

وبالثاني عدم روايته عنه كثيراً شائعاً.

والجواب عنه واضحٌ، فإنّه وجهٌ بعيدٌ جداً، لا يُلتفَت إليه.

الوجه التّاسع:

ما يظهر من جمع، منهم ابن داوود الحلّي[1]، وحاصل هذا الوجه:

أنّه يُحمل هذا من الشيخ الطوسي (قدس سره) على إرادة التعدد.

فبالتّالي، يكون من وردت أسماؤهم في القسم الأول في من روى عن أحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)، يختلفون عن القسم الثاني، وهو الباب الثالث عشر في من لم يروِ عن أحد من المعصومين (عليهم السلام).

وعليه، فيكون هناك راويان مشتركان بالاسم فقط، واحدٌ منهم في القسم الأوّل، والثّاني في القسم الثاني.

فعلى سبيل المثال، قال في ترجمة القاسم بن محمد الجوهري:

((أنَّ الشيخ الطوسي (رحمه الله) ذكر القاسم بن محمد الجوهري في عِداد رجال الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال: كان واقفياً، وعاد

---

(١) ينظر: ابن داوود، الرجال: ص ٢٥٤ الرقم ١٢١٩، الغريفي: قواعد الحديث: ص ١٦٢ ـ ١٦٨.

وذكره في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام))، وقال: القاسم بن محمّد الجوهري، روى عنه الحسين بن سعيد، فالظّاهر أنّه غيره.

ولكنّ الجواب عن هذا الوجه واضحٌ جداً:

وذلك لأنّ أعداد هؤلاء الرواة من السِّعة بمكان، يبعد معه دعوى الاتحاد في الجميع، فإنّه وإن كان يمكن أن يكون ذلك في راوٍ واحدٍ أو اثنين، ولكن جملةٌ كبيرةٌ من هؤلاء ممّن لم يقع الاشتراك في أسمائهم أساساً، حتّى مع الآخرين، حتى يمكن أن يحمل على هذا المحمل.

فعلى سبيل المثال: فُضالة بن أيوب، وما شاكل ذلك من أسماء الرواة، فلا يُحتمل أن يُراد منهم أكثر من شخصٍ واحدٍ؛ وذلك لعدم ورود رواة آخرين، يحملون ما يشابه هذا الاسم، وكذا غيره.

الوجه العاشر:

ما ذكره السيّد الداماد في الرواشح السَّماوية، وحاصله:

أنّ اصطلاح كتاب الرجال للشيخ مقصورٌ على إرادة

أصحاب الرواية، لا أصحاب اللقاء[١].

والجواب عنه واضح:

فإنّها مجرد دعوى بلا دليلٍ، بل لا قرينة على ذلك، وليس هو المعروف من أهل التصانيف والتأليف في الرجال.

وعليه، فيبعد هذا الوجه في نفسه.

الوجه الحادي عشر:

وحاصله: أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكر بعض الأشخاص في عِداد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)؛ وذلك من جهة معاصرتهم لهم (عليهم السلام)، وبغضّ النظر عن روايتهم أو عدم روايتهم عنهم، وأمّا إيراد أسمائهم مرةً أخرى في القسم الثاني من الكتاب -أي في الباب الثالث عشر، باب من لم يروِ عن أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)-، فقد كان هذا الإيراد من جهة أنّهم لم يرووا عنهم (عليهم السلام) شيئاً.

والجواب عن هذا الوجه:

أنّ هذا التوجيه على خلاف صريح كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في مقدّمة الكتاب، حيث صرّح بالقول:

---

(١) ينظر: الداماد، الرواشح السماوية: ص١٠٨ ، الراشحة الرابعة عشرة.

أنّ القسم الأوّل من الكتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن المعصومين (عليهم السلام) إلى زمن القائم (عليه السلام)، والقسم الثاني يشتمل على من تأخّر زمانه من رواة الحديث، أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم(عليهم السلام).

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) كان ملتفتاً إلى بعض الرواة، وأنّهم عاصروا الأئمّة (عليهم السلام) ولكنّهم لم يرووا عنهم، فلذلك أشار إليهم، وفي إشارته نحوٌ من التنبيه لذلك.

الوجه الثاني عشر:

ما ذكره الكاظمي في تكملة الرجال وحاصله:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد يقطع برواية الراوي عن المعصومين (عليهم السلام) بلا واسطةٍ، فيقوم بذكره في باب من روى عنهم (عليهم السلام) -أي في القسم الأوّل من الكتاب-.

وقد يقطع بعدم رواية الراوي عن أحدهم (عليهم السلام)، فيقوم بذكره في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)).

وثالثةً قد يحصل للشيخ الطوسي (قدس سره) الشكّ في ذلك، فلا يمكن التطلّع والتفحّص عن حقيقة الحال، فيذكره في البابين؛ تنبيهاً على الاحتمالين.

ويمكن الجواب عن هذا الوجه بالقول:

أوّلاً:

أنّه لو كان الأمر كذلك لصرّح الشيخ الطوسي بذلك، أو لا أقلّه لأشار إليه ولو إشارة، ولا شيءَ من ذلك.

ثانياً:

أنّ عدم القطع والتردّد في بعض الأحيان موجود عند الكثير من المصنّفين، ومنهم الشيخ الطوسي (قدس سره)، والنّجاشي (رحمه الله) وأضرابهم، وكانوا يشيرون بما لا يدع مجالاً للبس والشكّ في موارد التردّد، بل قد ورد التردّد والإشارة إليه في كتاب رجال الطوسي في غير مورد، ولهذا يبعد هذا الاحتمال في نفسه.

ثالثاً:

أنّ منشأ التردّد في رواية وعدم رواية الراوي عن المعصومين (عليهم السلام)، يمكن أن يرد في الراوي غير المشهور بالرواية، وغير المعروف بالرواية عنهم (عليهم السلام)، ولكن الملاحظ أنّه في قائمة من ذُكِروا في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)) كان هناك من الرواة المعروفين أكثر من واحدٍ.

وبالتّالي، فلا يحتمل تردّد مثل الشيخ الطوسي (قدس سره) في روايتهم عن الأئمّة (عليهم السلام) وعدمها، وهو من العارفين بصناعة

الرجـال.

فتحصّل ممّا تقدّم:

عـدم تماميـة كلّ الوجـوه التـي قُدِمـت في مقـام الإجابـة عـن هـذا التسـاؤل.

والأقـرب -بـل لعلّـه القريـب جـداً- هـو مـا تقدّمت الإشـارة إليـه[1] مـن أنّ الكتـاب ـ أي رجـال الطـوسي ـ لم يكن سـوى مِسـودةً أوليـةً، رتّبهـا وهيّئهـا بعـض تلامـذة الشـيخ الطـوسي (قدس سره)، -أو هـو بنفسـه -عـلى أن ينظـر بهـا الشـيخ الطـوسي في وقـتٍ لاحـقٍ، والظاهـر أنّ كثـرة مشـاغله واشـتغالاته العلميـة والاجتماعيـة، منعته مـن النظـر في هـذا الكتـاب وترتيبـه وتهيئتـه، فخـرج للأوسـاط العلميـة بهـذا الشّـكل الأولي الابتدائـي، الّـذي يمكـن أن تقـع فيـه مثـل هـذه الأغـلاط والاشـتباهات.

خاتمـة: في الإشـارة إلى جملـة مـن مخطوطـات كتـاب رجـال الطـوسي

١ ـ النسـخة المخطوطـة التـي أُسـتند إليهـا في تحقيـق الكتـاب، الشـيخ جـواد القيومـي الأصفهـاني، حيـث وصفهـا بالقـول:

---

(١) يراجع: ص٢٨.

((النُسخةُ الخطّيةُ العتيقةُ جداً، تقع في(٢٣٢)صفحة، ويرجع تاريخ كتابتها إلى(٥٣٣) للهجرة، وجاء في آخرها: اتّفق الفراغ من نَسخ هذا الكتاب يوم الجمعة الحادي والعشرين من شهر الله الأصب، سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، على يد العبد المذنب محمّد بن سراهك بن المرتضى الحسيني رزقه الله العلم والعمل به))[1].

٢ ـ نُسخة المكتبة الوطنية :

برقم (١٢٧٠) وترجع للعام (٩٨٤)للهجرة.

٣ ـ نُسخة المرعشي:

برقم (١٣٢٣٤) للمولى التُستري، وترجع للعام (٩٨٨) للهجرة.

٤ ـ نُسخة مؤسسة البروجردي في قم:

برقم (٤٦٥ م) وترجع للعام (١٠٢٦) للهجرة مصحّحةً وعليها تعليقاتٌ[2].

وغيرها من النُسخ الخطّية المهمّة في هذا الكتاب.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٢.

(٢) ينظر: الحسيني، مصادر الحديث والرجال: ص ٤٤٦.

وبذلك يتمّ بحمد الله ما أردنا الحديث فيه عن كتاب الرجال للشيخ الطوسي بهذه العُجالة، ونحمد الله تعالى على توفيقه لإتمام هذه الدروس والأبحاث في رجال الشيخ الطوسي.

والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. بحوث في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم(مخطوط).

٢. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ) تحقيق واستدراك: الشيخ محيي الدين المامقاني الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ. الناشر: مؤسسة ال البيت لإحياء التراث

٣. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢م الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٤. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥. الرواشح السماوية: الداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الأستر آبادي (ت١٠٤١ هـ) تحقيق : غلام حسين قيصريه ها ، نعمة الله الجليلي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٢٢هـ المطبعة : دار الحديث الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

٦. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر:

مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٧. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٨. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق : محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم الطبعة : الأولى. المطبعة : آفتاب الناشر : مكتبة الصادق - طهران.
٩. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ) الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١٠. قواعد الحديث: الغريفي، السيد محي الدين بن محمد جواد الموسوي (١٤١٢ هـ) الطبعة الثانية: ١٩٨٦م الناشر: دار الاضواء بيروت لبنان
١١. مصادر الحديث والرجال: الحسيني،
١٢. مقباس الهداية: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ) تحقيق: الشيخ محمد رضا المامقاني الطبعة الاولى المحققة: ١٤١١هـ المطبعة: مهر الناشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث

مُحتَوياتُ الكِتاب

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٩
المقام الأوّل: في التعريف بالشيخ الطوسي (قدس سره)	١٠
المقام الثاني:التعريف بالكتاب وترتيب أبحاثه وسماته العامّة	١١
القَسم الأول:	١٣
القسم الثاني:	١٣
الباب الأول:	١٤
الباب الثّاني:	١٤
القسم الأول:	١٤
القسم الثّاني:	١٥
الباب الثّالث:	١٥
القسم الأول:	١٥
القسم الثّاني:	١٥
الباب الرّابع:	١٦
القسم الأوّل:	١٦
والقسم الثّاني:	١٦
الباب الخامس:	١٦

الموضوع	الصفحة
القسم الأوّل:	١٧
القسم الثّاني:	١٧
الباب السّادس:	١٧
القسم الأوّل:	١٧
القسم الثّاني:	١٧
الباب السابع:	١٨
القسم الأوّل:	١٨
القسم الثّاني:	١٨
الباب الثّامن:	١٩
القسم الأوّل :	١٩
القسم الثّاني:	٢٠
الباب التّاسع:	٢٠
الباب العاشر:	٢٠
القسم الأول:	٢٠
القسم الثّاني:	٢١
الباب الحادي عشر:	٢١
القسم الأوّل:	٢١

الموضوع	الصفحة
القسم الثّاني:	٢١
الباب الثاني عشر:	٢٢
السِّمات العامّة لكتاب الرجال للشيخ الطوسي	٢٣
السِّمة الأولى:	٢٣
السِّمة الثّانية:	٢٤
السِّمة الثالثة:	٢٦
السِّمة الرّابعة:	٢٧
السِّمة الخامسة:	٢٨
المقام الثّالث: في الحديث عن أغلاطٍ وأخطاء	٢٩
الجهة الأولى:	٣١
الجهة الثانية:	٣١
المورد الأوّل:	٣١
المورد الثّاني:	٣٢
المورد الثّالث:	٣٢
المورد الرّابع:	٣٢
المورد الأول:	٣٣
المورد الثّاني:	٣٣

الموضوع	الصفحة
المورد الأوّل:	٣٣
المورد الثّاني:	٣٣
المورد الأول:	٣٤
المورد الثاني:	٣٤
المورد الأوّل:	٣٤
المورد الثّاني:	٣٤
المورد الثّالث:	٣٥
المورد الأوّل:	٣٥
المورد الثاني:	٣٥
المورد الأوّل:	٣٥
المورد الثّاني:	٣٦
المورد الرّابع:	٣٦
المورد الأول:	٣٦
المورد الثّالث:	٣٧
الوجه الأول:	٣٧
الوجه الثّاني:	٣٨
الوجه الثالث:	٣٩

الموضوع	الصفحة
الوجه الرابع:	٤٠
الوجه الخامس:	٤١
الوجه السّادس:	٤٢
الوجه السابع:	٤٣
الوجه الثامن:	٤٣
الوجه التّاسع:	٤٤
الوجه العاشر:	٤٥
الوجه الحادي عشر:	٤٦
الوجه الثاني عشر:	٤٧
أوّلاً:	٤٨
ثانياً:	٤٨
ثالثاً:	٤٨
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٥٥